وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باتنة

الدروس التطبيقية في مقياس الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال

للسنة الثانية LMD

تخصص: تسيير

تخصص: محاسبة ومالية

إعداد:

أ. طيبة طاهري **د. نادية العقون**

السنة الجامعية 2013-2014

قـــــــائمة المـــــــواضيع:

1-التطور التاريخي للنقود

2-النظام النقدي

3-النظرية النقدية الكلاسيكية

4-النظرية النقدية الكنزية

5-النظرية النقدية المعاصرة

6-المؤسسات المالية والنقدية(البنك المركزي، البنوك التجارية)

7-السياسة النقدية

8-التضخم

9-المؤسسات المالية والنقدية الدولية(صندوق النقد الدولي FMI ، البنك الدولي للإنشاء والإعمار BIRD)

10-الأسواق المالية والنقدية

11-العولمة المالية والبنوك الإسلامية

12- سياسات أسعار الصرف الدولية

13- الأزمات المالية

14-حقوق السحب الخاصة

15-الكتلة النقدية ومقابلاتها

البحث الأول:التطور التاريخي للنقود

الهدف

التعرف على مفهوم النقود مرورا بتطورها التاريخي، بالإضافة إلى التعرف على الأنواع المختلفة للنقود ووظائفها.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

تلعب النقود دورا هاما للحياة الاقتصادية للفرد بحيث أن الأمر لا يحتاج لأن يكون الإنسان اقتصاديا حتى يلمس أهمية النقود وأن مستوى المعيشة الذي يمكن للفرد أن يحققه إنما يتوقف على كمية النقود التي يحصل عليها، ولا شك أن كل فرد يعلم انه في بعض الأوقات يصعب الحصول على النقود من بعض الأوقات الأخرى كما أن القوة الشرائية للعملة تختلف من وقت لأخر.

ولو عدنا إلى الأحداث الاقتصادية خلال العقود الماضية لوجدنا أن سلوك النقود له أهمية حيوية للاقتصاد القومي والعالمي ففي الثلاثينيات 1930 سادت فترة الكساد والانكماش الاقتصادي وصاحبها حالة انخفاض في الناتج القومي وكذلك في فرص التوظيف وانكماش في الطلب النقدي كما عجز الكثير من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم بسبب انخفاض دخولهم وانخفاض القيمة النقدية لأصولهم من هنا بدأت كثير من الدول تقلق على وضع عملتها دوليا حتى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتمتع بمركز عالمي ممتاز للدولار بدأ مركزها يختل وبدأت تقلق من جراء العجز في ميزان المدفوعات، ومما سبق يستطيع الفرد بخبرته الشخصية مع بعض المعلومات التاريخية والاقتصادية أن يستوضح الدور الذي تلعبه النقود في النظام الاقتصادي ويستشعر العلاقة السببية بين النقود وبين حالة التوظيف ومعدل الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل والثروة.

وعلى الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقود تاريخيا إلا أنه من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرفها منذ آلاف السنين وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت كل مرحلة من مراحل التطور وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضا في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعشية أو على مستوى المجتمع عموما ، ومع أنه لا خلاف في أن الناس استعملوا النقود منذ فجر التاريخ إلا أن المجتمع البشري قد عرف نظام المقايضة أولا لأنها تفي باحتياجات الاقتصاد البدائي دون ما ضرورة لاستعمال النقود ولكن ما إن يرتقي هذا الاقتصاد ويتطور حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجاته وعندئذ ينتقل المجتمع مدفوعا بضغط الحاجة إلى استنباط وسيلة

أفضل لتداول السلع والخدمات ،إلى مرحلة النقود أي إلى مرحلة اختيار سلعة معينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة بغيرها من السلع والخدمات للقيام بدور النقود وهكذا جاءت النقود وليد عملية غير واعية ونتيجة تطور غير موجه أملته ظروف التقدم الاقتصادي الذي يستحيل على المقايضة أن تواجه وحدها مقتضياته بعدما تشعبت ميادين العمل واتسع نظام التبادل.

الأسبوع الثاني: النظام النقدي

الهدف

التعرف على مفهوم النظام النقدي ومكوناته وخصائصه، بالإضافة إلى أنواعه.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

لقد تميزت الحياة الاقتصادية عند قيام الحرب العالمية الأولى 1914 م بالأشكال الإنتاجية ذات الحجم الصغير والمتوسط وزيادة المنافسة الكاملة، كما أن عملية تخصيص الموارد وتوزيعها من خلال الأسواق المرسلة كانت تتم بطريقة تلقائية محققة توازنا ميكانيكيا بين عناصر السوق المتقابلة، توازنا طالما نادى به فكر كلاسيكي ليبرالي يدعو إلى حرية العمل والتملك وعلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فالنظام النقدي يخضع للتغيرات التي تحدث في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي على وجه التحديد.

ويعرف النظام عموما بأنه مجموعة من الأشياء متصلة بعضها البعض بحيث تتكون منها وحدة مركبة وبعبارة أخرى فالنظام نسق يتكون من أجزاء متعددة تتأثر وتؤثر في بعضها البعض. ويركز النظام النقدي على مجموعة المؤسسات المالية المسؤولة على عملية خلق وإبطال النقود والقواعد والأسس التي تحكم هذه العملية، وهناك نوعين من الأنظمة النقدية: نظام نقدي دولي ونظام نقدي محلي.

البحث الثالث:النظرية النقدية الكلاسيكية

الهدف

التعرف على أهم النظريات النقدية بدءا بالنظرية الكلاسيكية بمختلف أسسها وفرضياتها ومعادلاتها.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19عرف العالم تغييرا جذريا بعد الثورة الصناعية وظهور الآلة حيث عرف العالم الاقتصادي تغيرا من وسائل بسيطة الى وسائل اكثر دقة ومنه ظهرت فيه افكار بسيطة ونظريات علماء ومفكرون ساهموا في تطور العلم الاقتصادي من بينهم الام سميث وحيث اعتمدوا في دراساتهم التحليلية للظواهر الاقتصادية على نظريات من بينها من بينها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وهاتان الدراستان جاءتا لتصحيح بعض الافكار التي كانت تسود في الفكر الاقتصادي القديم وقد انبثق منها العديد من الفلاسفة المفكرين من بينهم دافيد ريكاردو ومالتس وجون ميل وكلارمنجر و.....الخ.

أسس وافتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية:

1-الحرية الاقتصادية

2-عدم تدخل الدولة

3-الملكية الخاصة

4-مبدأ المنافسة الحرة

الأسبوع الرابع: النظرية النقدية الكنزية

الهدف

التطرق إلى النظرية النقدية الكنزية بختلف جوانبها، خاصة دوافع الطلب على النقود عند كينز.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

تقوم النظرية النقدية الكينزية على مبادئ وأسس تختلف في جوهرها عن تلك الأفكار والقوانين التي اعتمدها تحليل التقليديين في بناء النظرية النقدية.

1-الأوضاع التاريخية و الاقتصادية لميلاد النظرية النقدية الكينزية:

أ-بدأت صعوبات تطبيق النظريات الاقتصادية التقليدية مع الحرب العالمية الأولى، وتجلى ذلك على الخصوص في عيوب نظام النقد الذهبي (نظام المسكوكات) الذي كانت تسير عليه جل دول العالم نتيجة استنفاذ احتياطاتها من الذهب، فإنهار هذا النظام تحت وطأت أزمة الكساد العالمي (1929).

ب_أزمة الكساد العالمية: كانت أزمة الكساد قد ألقت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية ،خاصة الأوروبية منها ،فتوقفت الآلة الإنتاجية، نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي للإنتاج.

2- فرضيات التحليل الكينزي:

قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

-كان لـ"كينز" الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت به ،ومنه تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، بسبب الآراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها والوسائل التي استحدثها، فكانت نظريته بمثابة ثروة في علم الاقتصاد، وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاشتراكي .

-منذ البداية كان تحليل"كينز" تحليلا نقديا بحتا، حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما .

-إعتبر أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها، وهي لا ترتبط مباشرة بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل كما ترى النظرية التقليدية .

-وجه"كينز" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود(نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) والسبب أن للنقود دوافع منها المعاملات والاحتياط و المضاربة .

-قام"كينز" بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله هذا هو ما يميزه حقا على تحليل التقليديين.

-جاء "كينز" بنظرية عامة للتوظيف، فهي تتميز عما سبقها من نظريات العمالة ،إذ تعالج كل مستويات التشغيل، بينما تعنى النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل، وتؤمن بأنها هي الحالة العامة،. و أوضح "كينز" أن الحالة الغالبة من التوظيف هي تحقيق مستوى يقع دون التوظيف الكامل .

-اهتم"كينز" بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية،ولم يول اهتماما كبيرا بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع،كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي، الخ ...

-رفض "كينز" في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون"ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال.كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل وعلى ذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ،ويتحقق التوازن للدخل الوطني. ولعلاج ذلك يرى .

-اهتم "كينز" بفكرة الطلب الكلي الفعال (الطلب الكلي الفعال هو ذلك الطلب على مختلف السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية المدعم أو المصحوب بقوة شرائية) لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، فهو يرى أن حجم الدخل الوطني، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال.

الأسبوع الخامس: النظرية النقدية المعاصرة

الهدف

التعرف على أهم الإضافات التي قدمتها النظرية النقدية المعاصرة من الجانين النظري والتطبيقي.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

نظرية الطلب على النقود

في عام 1956 طور ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، فنظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي، فمن خلال فكر النظرية فإن طبيعة النقود تختلف باختلاف استخدامها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها .

وفي هذا يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة والأذواق أو ما أطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات .

وقبل التعرض لمفهوم الثروة وعوائدها لابد من الإشارة إلى فرضيات النظرية المتمثلة إساساً فيما يلي:

- استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود ؛
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها ؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود ؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

ومن ثم فقد اعتبر " فريدمان " الطلب على النقود جزءاً من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول ، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازتها، وبين مشروعات رجال الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزونات.

1. الطلب على النقود عند حائزي الثروة النهائيين :

يرى فريدمان أن الطلب على النقود بالنسبة لحائزي الثروة النهائيين يعتمد على أربعة متغيرات نتناولها فيما يلي :

-) الثروة الكلية :

هو مقدار معين ثابت في نقطة زمنية معينة ويعتبر فريدمان الثروة الكلية قيد ينظر قيد الميزانية في نظرية سلوك المستهلك ، فالثروة هي المقدار الكلي الذي يقسم بين أشكال مختلفة للأصول التي يقبل حائزي الثروة على حيازتها وبما أن تقديرات الثروة الكلية نادراً ما تكون متاحة فاستخدم فريدمان مؤشر بديل لها وهو الدخل الدائم وهو دخل متوسط يحسب اعتماداً على الدخول الجارية التي تغطيها عناصر الثروة المختلفة وهو دخل يتميز بالاستقرار وهذا الاستقرار هو ما يجعله صالحاً لاستخدامه كمؤشر للثروة وعلى هذا فإن طلب حائزي الثروة النهائيين على الأرصدة النقدية الحقيقية يعتمد على مستوى الدخل الدائم الذي يحصلون عليه من وراء هذه الثروة.

-) تقسيم الثروة بين الثروة البشرية والثروة غير البشرية :

إن المقدرة الشخصية هي ثروة بشرية ويمكن استخدامها لاكتساب الدخل كمؤشر للثروة البشرية وكلما كانت المقدرة الشخصية مرتفعة كلما زاد الطلب على النقود كأصل ضمن عناصر الثروة أو ضمن عناصر محفظة أصول الفرد، ولهذا كانت الثروة البشرية التي يقتنيها حائزي الثروة النهائيين أحد محددات الطلب على النقود . ويمكن تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية

-) العوائد المتوقعة على النقود والأصول الأخرى :

يناظر هذا المتغير الطلب على سلعة ما وأسعار السلع البديلة والمكملة في النظرية العادية لسلوك المستهلك، إن معدل العائد الاسمي ما هو إلا مقدار ما يحصل عليه الفارد من دخل (فائدة) من وراء النقود مقسوماً على القيمة الاسمية للأصل.

الأسبوع السادس: المؤسسات المالية والنقدية(البنك المركزي، البنوك التجارية)

الهدف

التطرق لمفهوم المؤسسات المالية والنقدية، ثم التعرف على أهم هذه المؤسسات وكيفية عملها ومختلف وظائفها وتتمثل هذه الأخيرة في البنك المركزي والبنوك التجارية.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم. وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصاداتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وإذا كان القطاع المصرفي، والحالة هذه، واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

فدور البنوك المركزية في الاقتصاد هو دور ديناميكي مرّ بتبدلات عديدة منذ نشأة هذه البنوك وحتى الآن، ومن الطبيعي أن يواصل تطوره باستمرار طالما تطور هيكل الاقتصاد واتسعت قاعدة الأدوات التي يستخدمها لتنفيذ سياسته النقدية.

وتحتل البنوك التجارية على وجه التحديد أهمية حاسمة في هذا الإطار فهي تعد أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية على الإطلاق، حيث أنها الأولى في الإنشاء و الأكثر في الانتشار، حيث أن البنوك لم تنشأ في صورتها الراهنة كما لم تظهر دفعة واحدة و إنما مرت بمراحل تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورته الأولى,وهي كبار التجار و المرابين و الصياغ .و لقد تمكنت البنوك الحديثة من القضاء عليها و الحلول محلها.

الأسبوع السابع: السياسة النقدية

الهدف

التعرف على مفهوم السياسة النقدية من جميع جوانبها مضمونها، أهدافها، أدواتها وكذلك المشرف على تنفيذها.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

من المعروف أن البنك المركزي له القدرة على التأثير في حجم الائتمان وبالتالي في حجم النقود المصرفية، وعادة ما يستخدم البنك المركزي أسلحته في توجيه الائتمان وجهة تتفق وتنفيذ سياسة ائتمانية مرغوب فيها وفي هذا الإطار اختلفت الوسائل التي أستعملها البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية منذ تأسيسه وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية والمالية التي يمر بها الإقتصاد .

قد سمحت التشريعات المنظمة لذلك إمكانية استخدام الوسائل الكمية والنوعية وكذلك المباشرة حيث تعتمد البنوك المركزية في إدارة شؤون النقد والائتمان على وسائل متعددة هي الوسائل الكمية التي تهتم في التأثير بالائتمان المصرفي داخل الاقتصاد كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي له، والوسائل النوعية التي تهتم بنوع الائتمان الموجه نحو القطاعات المرغوبة ضمن برامج التنمية والوسائل المباشرة التي تؤثر في أي شكل من أشكال الائتمان داخل الاقتصاد.

الأسبوع الثامن: التضخم

الهدف

تحليل ظاهرة التضخم والتعرف على مختلف العوامل المسببة لها، بالإضافة إلى دراسة أهم أنواع التضخم وطرق العلاج.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور إبان حضارات الشرق الأوسط،إذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته ولم يجد الاقتصاديون الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة إذ كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسن كتعبير عن حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصادات الوطنية في عالم اليوم، ولهذا فقد شغلت هذه الظاهرة بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

فالتضخم يعتبر انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة وفى واقع الأمر، فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، من ناحية أخرى فان هناك ارتباطا قويا ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنيوية والهيكلية للنظام السياسي، ويمكن القول أن السياسة الاقتصادية تتجسد بصفة عامة في" مجموعة من الإجراءات - النوعية والكمية - التي تستهدف تحقيق جملة من الأهداف التي يضعها النظام السياسي".

البحث التاسع: المؤسسات المالية الدولية(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

عملت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على انشاء مجموعة من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بمدينة بروتن وودز، وقد أسندت لهذه المؤسسات مهام معينة في مجال إدارة الشؤون المالية والاقتصادية الدولية". وأهم هذه المؤسسات هي كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية التي ستتحول في ما بعد الى المنظمة الدولية للتجارة.

وتتلخص مهام صندوق النقد الدولي في تثبيت الأوضاع النقدية وفي بناء اقتصاد مفتوح عالميا بينما تتلخص مهام البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تمويل المشاريع التنموية عبر العالم، أما مهام مؤسسة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية فتتلخص في إدارة التبادل التجاري على الصعيد العالمي.

كما تحضى الدراسات النقدية في الوقت الراهن باهتمام من قبل مختلق الإقتصاديين و الباحثين وبشكل خاص بعد أن تأكدت أهمية السياسات النقدية و تأثرها الفعّال على مجرى النشاط الإقتصادي و معدل نموه (من خلال التأثير على مستوى الإنتاج, الأسعار, العمالة, أسعار الصرف، أوضاع موازين المدفوعات, توزيع و إعادة توزيع الدخول و الثروات في المجتمع و على المستوى الدولي و أيضا علاقتها الوثيقة و المتبادلة بكافة أجزاء الخطة الإقتصادية العامة، و مما يزيد في أهمية هذه الدراسات هو نتائج السياسات النقدية و نشاط المؤسسات النقدية و المالية لبعض الدول (ذات العملات الاحتياطية الدولية) لم تعد تنحصر بحدودها الجغرافية، بل تتعدى ذلك إلى اقتصاديات الدول الأخرى من خلال العلاقات النقدية الدولية (التي تتصف بدرجة كبيرة من الاضطراب و عدم الإستقرار في الوقت الحالي.

و في إطار اتجاهات العولمة و خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق و الغرب، و تفكك الإتحاد السوفياتي و التحولات السياسية في كل من أوروبا الشرقية و آسيا و إفريقيا و إبرام الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية -GATT– و توسيع عضوية البنك الدولي و صندوق النقد الدولي FMI ...إلخ. سيطرت على الفكر الإقتصادي الحديث نتيجة للتأثير المتبادل الذي أثبتته تجارب الدول في مجال تعاملها مع المشكلات الإقتصادية التي واجهتها و ترابط حلولها، و اتجاهات قوية لإعادة النظر في طبيعة

العلاقات الإقتصادية الدولية الحالية و أسلوب ممارستها بين الشمال و الجنوب، فظهرت حلول تقوم على التنازل الجزئي للديون الخارجية.

و علت الأصوات المطالبة بدعم و إصلاح المنظمات و الهيئات الدولية و زيادة فعاليتها في مواجهة مشكلات العالم و الحد من تحكم الدول الغنية في قراراتها، و زيادة معاوناتها المالية و الفنية للدول النامية بما يتفق و احتياجات التنمية فيها.

الأسبوع العاشر: الأسواق المالية والنقدية

الهدف

التعرف على مفهوم كل من السوقين المالي والنقدي وكيفية عمل كل واحد منهما وخاصة دورهما في تمويل الإقتصاد.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

منذ قديم الزمن وضعت عدة تعاريف للسوق من بينها أنه يتمثل في المكان الذي يتجسد فيه تحويل السلع والخدمات وتحديد الأسعار بين فئة المشترين والبائعين.

تلعب الأسواق المالية والنقدية دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء كونها تستخدم في تعبئة المدخرات المحلية وأداة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى دورها الفاعل في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، ومع تنامي عجز الموازنات العامة لبعض الدول فقد أخذت – هذه الدول – في البحث عن موارد مالية لتمويل خططها التنموية، فغدت الأسواق المالية والنقدية واحدة من الأدوات الهامة التي تستخدم لمثل هذه الغايات التنموية.

حيث يعتبر السوق النقدي ماكنة إصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ففي هذا السوق يرتكز عرض و طلب الأموال القابلة للإقراض لفترة تقل عن سنة، فهيكله مكون من السوق الأولي و السوق الثانوي و ذلك عن طريق أدوات شتى.

أما بالنسبة للسوق المالي فهو مكان الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية متوسطة و طويلة الأجل بيعا و شراءا وله أربعة أقسام يتم التعامل فيها بالأسهم و السندات

و بالنسبة لسوق الصرف فالتعامل فيه يتم عن طريق العملات الأجنبية وهو ينقسم إلى سوقين

الأسبوع الحادي عشر: العولمة المالية والبنوك الإسلامية

الهدف

التعرف على مفهوم كل من العولمة والبنوك الإسلامية ثم التركيز على أثر العولمة المالية على عمل البنوك الإسلامية.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

لقد شهد العالم في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية التي فرضت على مختلف الاقتصاديات ضرورة التماشي معها، وذلك لمواجهة المنافسة المحلية والدولية.فلقد شهدت الصناعة المصرفية موجات تحرير للقطاع المالي، وفي المقابل أدى ذلك إلى المزيد من المخاطر والأزمات، أصبح لزاما العمل على ضبطها والتقليل منها، فمن بين المتغيرات المالية والمصرفية الحديثة، نجد العولمة المالية، اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات واتفاقية بازل2 وبازل 3، حيث كان لهذه المتغيرات آثار كبيرة على الجهاز المصرفي ككل، و على البنوك الإسلامية على وجه الخصوص باعتبارها جزء من النظام المصرفي.

ومما لا شك أن ما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من ظواهر جديدة متلاحقة في عالم المؤسسات المالية من اندماجات وتحالفات، فضلا عن عولمة العمليات المالية نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والنقود والتجارة الإلكترونية وظهور كيانات ضخمة قادرة على التوسع في خدماتها من خلال شبكات الاتصال من دون الحاجة لإنشاء شبكة لفروعها، كل ذلك يفرض على الدول على كافة الأصعدة تحديات خطيرة، ويقع على عاتق المصارف الإسلامية، تحديات كبيرة تتطلب إعمال التطوير اللازم لملاحقة تلك المستجدات من دون الخروج على طبيعة عملها والأسس التي قامت عليها.

الأسبوع الثالث عشر: سياسات أسعار الصرف الدولية

الهدف

التعرف على مفهوم سعر الصرف ثم التطرق لسياسات أسعار الصرف الدولية.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

منذ السبعينات غيرت عدة دول أنظمة الصرف فيها وذلك بالتحول من نظام صرف مربوط بعملة واحدة، عموما الدولار الأمريكي إلى ربط عملتها بسلة من العملات أو التوجه نحو نظام صرف مرن، وذلك بسبب قرار هذه الخيرة تعويم عملاتها بعد إنهيار نظام بريتن وودز سنة 1973.

فمنذ توقف العمل بنظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة في السبعينيات، حظي موضوع استقرار سعر الصرف باهتمام كبير في محاولات للحد من الآثار المدمرة للتقلبات الواسعة في أسعار الصرف التي تعتبر أحد أهم مصادر الاضطرابات على المستوى الكلي، وأحد الأسباب الرئيسية في حدوث العديد من الأزمات المالية، فعل سبيل المثال، تحافظ بعض البلدان المتفتحة على رأس المال الأجنبي على ترتيبات أسعار صرف لا توفر الحماية الكافية ضد المضاربات المزعزعة للاستقرار، من خلال إبقاء أسعار صرف عملاتها ثابتة ضمن نطاقات ضيقة وهو ما يستوجب اعتماد ترتيبات مستدامة لسعر الصرف. كما أن التقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يمكن أن تكون مكلفة إلى أقصى حد، ليس فقط بالنسبة للبلدان المعنية بالأمر بشكل مباشر بل أيضا لباقي بلدان العالم، وهو ما تطلب إيجاد إطار للتعاون الدولي لتحقيق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف.

كما أن الدول النامية زادت من تحولها نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف بحيث يسمح هذا الأخير بتعديل سعر الصرف بالاستناد إلى بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد اختارت مجمل الدول في أفريقيا ودول الشرق الأوسط نظام ربط العملة أما الدول الآسيوية فاختارت النظام المرن في حين اختارت دول أمريكا النظامين حسب معدلات التضخم.

الأسبوع الثالث عشر: الأزمات المالية

الهدف

تناول أهم الأزمات المالية التي واجهتها الإقتصاديات الدولية خلال فترات زمنية مختلفة من أجل تقصي دروس يستفاد بها مستقبلا في مواجهة أزمات مماثلة.

كيفية تقسيم الوقت

45 دقيقة: يقدم فيها الطلبة البحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الأستاذ والتي تتخلل التقديم الذي يقوم به الطلبة للبحث

15 دقيقة: التدخلات التي يقوم بها الطلبة والتي تتضمن المشاركة وطرح الأسئلة.

15 دقيقة: تقديم الأستاذ لملخص يتضمن أهم النقاط الأساسية.

الملخص

تعرض العالم، على مدار التاريخ، للعديد من الأزمات المالية التي إتسمت بالعالمية نتيجة لعدواها وامتداد آثارها للعديد من دول العالم.

وقد شكل تكرار الأزمات المالية انطلاقا من ثمانينيات القرن العشرين ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وترجع أسباب ذلك إلى أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول ولاندماجها في المنظمة العالمية للتجارة . وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال **الفترة 1980 -1999** تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة.

لقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والانهيارات المالية كان معظمها بسبب المضاربات، بدءا بأزمة زهرة التوليب في هولندا عام 1637 التي تعتبر أول حالة مسجلة للفقاعات السعرية في العصر الحديث، مرورا بانهيار البورصة الأمريكية عام 1929 الذي جاء إيذانا بحلول الكساد الكبير. كما وقعت عدة نوبات من الأزمات انطلاقا من ثمانينيات القرن العشرين، بدءا بأزمة الدين في أمريكا اللاتينية (1981- 1982) التي امتدت لقرابة عقد من الزمن، ثم أزمة آلية سعر الصرف الأوروبية (1992- 1993)، التي تبعتها سلسلة من الأزمات المالية الحادة وخاصة في اقتصاديات الأسواق الناشئة كأزمة المكسيك (1994-1995)، أزمة جنوب شرق آسيا (1997-1998)، روسيا عام 1998، البرازيل(1998-1999)، تركيا سنة 2001 والأرجنتين (2001-2002). وتعتبر الأزمة المالية العالمية لعام (2007-2008)، التي تمثل امتدادا لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أحد أقوى الأزمات المالية من حيث عمقها ومدى انتشارها العالمي، وهي أزمة نظامية عالمية، تندرج ضمن سلسلة الأزمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن، وأعادت النقاش الإيديولوجي حول الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي، واحتمال سقوط النموذج الليبرالي وعودة التأميم. ولما كانت الشرارة الأولى لهذه الأزمة هي انفجار فقاعة القروض الرهنية الثانوية ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة، وانهيار أنشطة التوريق في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه سرعان ما

انتشرت العدوى إلى الكثير من الشركات والمؤسسات المالية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع العقار وإلى قطاعات واسعة في الاقتصاد الأمريكي ومنه إلى الأسواق المالية في العديد من اقتصاديات العالم، لتشمل بذلك الدول الأوربية والآسيوية، وتنتقل بعدها إلى الدول النامية.

الموضوع الرابع عشر: حقوق السحب الخاصة

الأهداف:

التعرف على مفهوم حقوق السحب الخاصة، طبيعتها وتطورها التاريخي.

الملخص.

حقوق السحب الخاصة، Special drawing rights (SDR، هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي في أكتوبر عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة. كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

فمنذ قيام نظام النقد الدولي وفقاً لقرارات مؤتمر بريتون وودز BrettonWoods عام 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية، كانت تظهر، دائماً، وجهات نظر متباينة حول قدرة السيولة الدولية (الذهب والدولار الأمريكي) على تمويل النمو المطّرد في التجارة الدولية. وقد لوحظ في تلك الآونة، أن زيادة السيولة الدولية، مرتبطة بزيادة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، مما يبعث على تدني الثقة بالاقتصاد الأمريكي، وبدور الدولار عملة احتياط دولية، لذلك جرت عدة محاولات من قبل مجلس حكام صندوق النقد الدولي، لإنشاء أداة دولية تحل مشكلة نقص السيولة الدولية.وبنتيجة الدراسات تمت لأول مرة في كانون الثاني 1970 عملية إصدار 5.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتم الاتفاق على أن إصدار حقوق سحب جديدة هو عملية مستقبلية ترتبط بالتطورات والمستجدات الدولية.

كما تم الاتفاق على أن الإسهام في حقوق السحب ليس إلزامياً، ولكنه متاح لجميع الدول الأعضاء في الصندوق. وعلى الدول الراغبة في الاشتراك في حقوق السحب الخاصة، أن تقدم وثيقة للصندوق تبين فيها استعدادها لتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي تتطلبها عملية تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة.

الموضوع الخامس عشر: الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها

الأهداف:
التعرف على مفهوم الكتلة النقدية، أهم المجاميع الكتلة النقدية و مفهوم العناصر المقابلة للكتلة النقدية
ملخص.

تتكون الكتلة النقدية من أصول القطاع غير المصرفي النقدية القابلة للسيولة،كدين على النظام المصرفي، أي دين على عاتق المؤسسات الذي تصدره وهذا اتجاه حائزيه من الأفراد والمنشآت، وبالمقابل فهو حق لهؤلاء على الدولة يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة، وتشمل الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة والودائع تحت الطلب وهذا حسب التعريف الضيق للكتلة النقدية المستعمل في بعض الدول، وهناك التعريف الموسع الذي يشمل الأموال شبه النقدية. وعليه تعد الكتلة النقدية محددا رئيسيا لمستوى النشاط الاقتصادي ما يلزم السلطات النقدية لأي بلد التحكم الحسن في هذا المتغير بما يلائم تطور ونمو النشاط الاقتصادي ويجنب الآثار السلبية كالتضخم والانكماش.
أما الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع فهي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.
أ- الأموال المتاحة النقدية أو تسمى المتاحات النقدية : وتشمل ثلاث أنواع وهي:
- الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.
- النقود المساعدة المتداولة
- الودائع تحت الطلب وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:
1- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

2- ودائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر،فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات.
3- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.
4- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الإدخار.
ب- الأموال الجاهزة شبه النقدية:
تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أوالحوالات وتتضمن الودائع التالية:
1 – الودائع تحت الطلب على الدفتر.
- الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للإدخار.
- حساب التوفير والإحتياط أوحسابات الإدخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية، هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، إذ من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير.
2- الودائع لأجل:
وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أوأكثر.

وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف.

من العادة أن يتم تحديد الأموال المتاحة والكتلة النقدية بالمعنى الواسع وسيولات الإقتصاد بـ M_1 وM_2 وM_3.

هذه المجمعات تسمح للسلطات العامة بتثبيت تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي.

- **المجمعM_1:** يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة والحسابات الجارية لدى مراكز الصكوك البريدية CCP. وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.

وتتمتع M_1 بسيولة عالية جدا تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين كل السلع والخدمات وتسوية الديون النائشة عن التبادل.

- **المجمعM_2:** وتعرف بالكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، ويمزج هذا المجتمع بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد من جهة والسيولة من جهة ثانية. وتضم هذه المجموعة بالإضافة إلى M_1 الودائع الإدخارية التي يتم تداولها بواسطة الدفتر لدى البنوك التجارية (دفاتر الإدخار المصرفية العادية) وكذا مختلف أنواع الودائع لأجل المسجلة في ميزانية البنوك التحارية، وهذا المجمع أقل سيولة من سابقه إذ يمكن تحويل هذه الودائع إلى وسائل دفع ولكن ليس عند الطلب وقد يكون ذلك مقابل تنازل عن فوائد أو تحمل تكاليف معينة.
- **المجمعM_3:** يشمل بالإضافة إلى المجمعM_2 الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية غبر المصرفية كصناديق التوفير وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتتب فيها من طرف الخواص والمؤسسات غير المصرفية. وهو المجمع الذي يضم وسائل تخزين القيم ويدعى بالسيولة الكلية للاقتصاد في لحظة معينة.

أما بالنسبة للعناصر المقابلة للكتلة النقدية فهي تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أومصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب اصدارها تتمثل في ما يلي:

- الذهب والعملات الأجنبيةOD
- القروض المقدمة للخزينةCTP

القروض المقدمة للاقتصادC